دورحاضنات الأعمال الجامعية في تعزيز اقتصاد المعرفة في الجزائر
-دراسة على ضوء القرار الوزاري 1275-

The role of university business incubators in promoting the knowledge economy in Algeria
- A study in the light of Ministerial Resolution 1275 -

ط.د/ نصرالدين أمرار[1]*

جامعة امحمد بوقرة بومرداس، (الجزائر)

n.amrar@univ-boumerdes.dz

أ.د/ سفيان فوكة[2]

[2] جامعة امحمد بوقرة بومرداس، (الجزائر)

s.fouka@univ-boumerdes.dz

تاريخ الارسال: 2023/02/19 تاريخ القبول: 2023/05/29 تاريخ النشر: 2023/06/04

ملخص: *تهدف الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه حاضنات الأعمال الجامعية في تنمية الاقتصاد الوطني وفق التوجه الجديد الذي مزج بين المعرفة والابتكار كرأسمال للعملية الإنتاجية، وبين الاقتصاد كقطاع منتج للثروة، وذلك بالوقوف على واقع حاضنات الأعمال في الجزائر ومهامها الهادفة إلى مرافقة المؤسسات الناشئة وتقديم الدعم والتدريب المناسب لرواد الأعمال حاملي المشاريع الابتكارية، لاسيما خريجي الجامعات والمعاهد العليا خاصة بعد دمج الجامعة الجزائرية في هذا المسعى من خلال تفعيل آليات تطبيق القرار الوزاري 1275 الصادر في 27 سبتمبر 2022، إلا أن الدراسة خلصت إلى أن مساعي الدولة بعيدة عن تحقيق الأهداف المرجوة بسبب تأخر البيئة الاقتصادية والتشريعية والادارية والمالية والتكنولوجية التي تعيق تحقيق اقتصاد المعرفة.*

الكلمات المفتاحية: *اقتصاد المعرفة؛ حاضنات الأعمال؛ الابتكار؛ القرار الوزاري رقم 1275.*

تصنيف جال: *O34 ; L26 ; M13 ; O31 .*

Abstract*: The study seeks to underscore the pivotal role played by university business incubators in fostering the national economy within the emerging paradigm that blends knowledge and innovation as vital assets for the productive process. It bridges the gap between the economy as a wealth-generating sector and the integration of knowledge and innovation. Specifically examining the landscape of business incubators in Algeria, the study sheds light on their core objectives, which revolve around nurturing nascent enterprises and providing tailored support and training to visionary entrepreneurs, particularly graduates from universities and higher education institutions. This initiative gained momentum with the*

[1] نصرالدين أمرار

activation of the mechanisms outlined in Ministerial Decision 1275, issued on September 27, 2022, thereby aligning Algerian universities with this concerted endeavor. However, the study concludes that the state's endeavors fall short of attaining the desired objectives due to the incongruous economic, legislative, administrative, financial, and technological environment impeding the realization of the knowledge economy.

key words: *knowledge economy; Business Incubators; innovation; Ministerial Resolution No. 1275.*

JEL classification: *O34 ; L26 ; M13 ; O31.*

1.مقدمة:

يعد اقتصاد المعرفة من الأنماط الاقتصادية الحديثة التي تؤثر في التنمية الاقتصادية للدول بشكل عام، نظرا لخصائصه المتميزة المتمثلة في سرعة النمو في وقت قصير وفعاليته في إيجاد حلول ناجعة للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية دون الإضرار بالبيئة، هذه الثورة الجديدة انتقلت من الاعتماد على الموارد الطبيعية ورأس المال المادي كعناصر أساسية في عملية الإنتاج إلى الاعتماد بشكل أساسي على رأس المال الفكري المعرفي، ويستمد اقتصاد المعرفة سماته هذه من كونه يعتمد بشكل لامتناهي على تكنولوجيا المعلوماتية الحديثة، ومرتبط بالأنترنت ارتباطا كاملا وما تحتويه شبكة الأنترنت من برمجيات وتطبيقات، الذكاء الاصطناعي، أنترنت الأشياء...إلخ

ولعل هذا التغيير أثر كذلك في تركيبة وهيكلة الشركات والمؤسسات الناشطة في الميدان الاقتصادي، حيث ظهرت المؤسسات الناشئة كبديل للمؤسسات التقليدية، تعتمد في نشاطها على الأفكار الابداعية والابتكارية والاختراعات، وتختلف في طرق تمويلها وتتميز بسرعة الانتشار وفعاليتها في خلق الثروة وتحقيق عوائد مالية كبيرة في وقت قصير، وسرعان ما تفطن رواد الأعمال في المؤسسات الناشئة إلى حجم المخاطرة الكبير وتعدد التحديات والمصاعب التي تواجه نجاح المؤسسة الناشئة فظهرت في البيئة الاقتصادية كيانات جديدة تعد من إفرازات التحول نحو اقتصاد المعرفة تدعى حاضنات الأعمال، وهي إحدى الآليات الفعالة المساعدة للمؤسسات الناشئة والمرافقة لنشاطاتها منذ بدايتها كفكرة إلى تجسيد الفكرة كمجسم تجريبي ثم تطبيق الفكرة وتسويقها، وهذه الحاضنات منها ما ينشئها الأفراد والمستثمرين ومنها من تنشئها الهيئات العلمية والجامعات.

وقد عرفت الجامعات الجزائرية حركية كبيرة تهدف لتوجيه الطلبة نحو هذا الاقتصاد الجديد من خلال تأسيس حاضنات جامعية تعمل على مرافقة الطلبة في تجسيد أفكارهم الابداعية وبناء شركاتهم الناشئة في محاولة لنقل الجامعة من هيئة تسعى لتخريج باحثين عن العمل إلى جامعة مصدرة للأفكار، خالقة لمناصب الشغل وفاعلة في تنمية الاقتصاد الوطني، وكانت البداية بإنشاء حاضنات في بعض الجامعات كمرحلة أولى أثبتت نجاعتها نسبيا، وهذا ما دفع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى اتخاذ تدابير وقرارات متوالية لدعم هذا التوجه.

ومن هذا المنطلق جاء القرار الوزاري 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022، والذي يهدف إلى تحديد كيفيات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على "شهادة جامعية- مؤسسة ناشئة" من طرف كل

مؤسسات التعليم العالي، ويستهدف طلبة الأطوار النهائية المقبلين على إنجاز مذكرة تخرج سواء الليسانس أو الماستر أو الدكتوراه أو المهندسين، ويرافقهم نحو ولوج سوق ريادة الأعمال الابتكارية تحت الإشراف المباشر لحاضنة الأعمال المتواجدة على مستوى مؤسساتهم التعليمية ليمنحهم في آخر مشوارهم الدراسي وسم "لابل" مشروع مبتكر.

وعليه نطرح الإشكالية التالية: **إلى أي مدى ساهم القرار الوزاري 1275 في تعزيز تحول الجزائر إلى اقتصاد المعرفة؟**

فرضية الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة يمكن صياغة الفرضية التالية:

- يساهم القرار الوزاري 1275 في تفعيل دور حاضنات الأعمال الجامعية، وإدماج الجامعة في مشروع الدولة الجزائرية الهادف إلى التحول نحو اقتصاد المعرفة، وذلك من خلال تشجيع ومرافقة الطلبة المقبلين على التخرج لخلق مؤسساتهم الناشئة وتأهيلهم لولوج بيئة ريادة الأعمال.

وتهدف هذه الورقة العلمية إلى:

- توضيح مفهوم الحاضنات الجامعية والشركات الناشئة، ومفهوم اقتصاد المعرفة وميزاته.
- إبراز دور حاضنات الأعمال الجامعية university business incubators في خلق الشركات الناشئة start-up، وإثراء سوق ريادة الأعمال في الجزائر.
- معرفة مزايا القرار 1275 ومضمونه وتحليل أهدافه ونتائجه.

منهجية البحث: من أجل تحقيق أهداف الدراسة وبالنظر لطبيعة الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بما أنه يتلاءم وطبيعة هذه الدراسة من أجل الإحاطة بكافة المفاهيم الأساسية وفهم سياقات الظاهرة من خلال تحليل مخرجات القرار 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022.

وقد بنيت الدراسة على محورين، الأول يتعلق بالمفاهيم الأساسية وأهمية التحول نحو اقتصاد المعرفة، أما المحور الثاني فهو دراسة لدور الحاضنات الجامعية قبل وبعد القرار الوزاري 1275، من خلال تحليل مضمونه ومخرجاته وتدعيما بالأرقام والإحصاءات التي أصدرتها الوزارة الوصية.

2. مفاهيم حول اقتصاد المعرفة وحاضنات الأعمال:

نتناول في هذا المحور المفاهيم الأساسية المتعلقة بالدراسة، خاصة أن تحديد المفاهيم هو مدخل ضروري لتحديد الإطار العام للبحث كون المصطلحات تتداخل فيما بينها، وضبط التعاريف يسمح بإدراك العناصر المحدد للمصطلح، والمفاهيم المتعلقة بهذه الدراسة هي اقتصاد المعرفة باعتباره الهدف الأسمى لهذه الورقة البحثية وتعريف حاضنات الأعمال الجامعية باعتبارها محرك الاقتصاد المعرفي، ثم تعرف المؤسسة الناشئة كونها تمثل الوحدة المؤثرة بشكل مباشر في تنمية بيئة ريادة الأعمال في الجزائر.

1.2 تعريف اقتصاد المعرفة:

يكمن جوهر اقتصاد المعرفة في تدفق استثمارات هائلة في رأس المال البشري وفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث تصبح هذه الاستثمارات بمثابة الأدوات الرئيسة لخلق القيمة المضافة، (michel &

(camille, 2007, p. 02، ويرتبط اقتصاد المعرفة ارتباطا وثيقا بالتكنولوجيات الحديثة والأنترنت والتي تعرف بأنها من إفرازات الثورة الصناعية الرابعة، فيما يرتكز هذا النمط الاقتصادي الجديد على الأبحاث والعلوم والمعارف ويستمد قوته من اعتماده على الابتكارات والاكتشافات والاختراعات.

وقد عرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE بأنه "الاقتصاد الذي يعتمد بشكل مباشر على إنتاج وتوزيع واستخدام المعرفة والمعلومات" (OCDE, 1996, p. 14)، هذا التعريف يسلط الضوء على أهمية العنصر الرئيسي في اقتصاد المعرفة، وهو المعرفة والمعلومات. يتركز اقتصاد المعرفة على تحويل المعرفة إلى قيمة اقتصادية من خلال عمليات إنتاج وتوزيع المعرفة، واستخدامها في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، وحسب هوتون وشيهان Houghton & Sheehan فإن اقتصاد المعرفة مؤسس على قوتين الأولى تتمثل في كثافة وضخامة استخدام المعرفة في النشاط الاقتصادي بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والرفع من وتيرة التطور التكنولوجي بالاستثمار في العنصر البشري وما يمكن أن يمنحه من أفكار واكتشافات وابتكارات لإدماجها في عملية الإنتاج بهدف تحقيق القيمة المضافة وتعزيز النمو الاقتصادي، أما القوة الثانية فتنبع من الطابع العالمي لهذا الاقتصاد، (أمحمد، 2021، صفحة 17) وقدرته على الانتشار الواسع ما يجعله الاقتصاد الأنسب كونه يتماشى مع التوجه الجديد للعولمة. أما البنك الدولي فقد عرف اقتصاد المعرفة أنه" الاقتصاد الذي تكون فيه المعرفة المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي من خلال الاستثمار المتواصل في التعليم، و الابتكار، و تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والبيئة الاقتصادية والمؤسسية، بما يعمل على المزيد من إنتاج واستخدام المعرفة بشكل أكثر كفاءة لدعم التنمية والنمو الاقتصادي المتواصل" (جيهان، 2016)، وفقًا لهذا التعريف فإن اقتصاد المعرفة هو النموذج الاقتصادي الذي يركز على دور المعرفة في دفع النمو الاقتصادي، وذلك من خلال الاستثمار المستمر في التعليم، والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتهيئة البيئة الاقتصادية والمؤسسية المناسبة. ويهدف اقتصاد المعرفة إلى زيادة إنتاجية واستخدام المعرفة بشكل أكثر كفاءة، وبالتالي دعم التنمية الاقتصادية المستدامة وتحقيق الازدهار. يركز هذا النموذج على تطوير المهارات والقدرات البشرية، وتعزيز الابتكار واستخدام التكنولوجيا في عمليات الإنتاج والتبادل، وتهيئة البيئة الاقتصادية المناسبة لدعم الاقتصاد المعرفي وتحفيز النمو الاقتصادي المستدام.

2.2 سمات اقتصاد المعرفة:

إن السمة البارزة والملازمة لاقتصاد المعرفة والتي تظهر في تسميته وهي دمج المعرفة في عملية الإنتاج سواء للسلع أو الخدمات وتشمل مجموع الأفكار والاكتشافات والابداع والعلوم التي يتم تحويلها إلى سلع فتصبح قيمة المعرفة التي أدمجت لتنتهي إلى سلعة أكبر بكثير من قيمة المواد التي صنعت منها، (peter, 1999, p. 05) ويمتاز اقتصاد المعرفة بخصائص وسمات تجعله يختلف عن النمط الاقتصادي التقليدي ويمكن أن نعرف الفرق بينهما من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم 01: جدول لمقارنة الاقتصاد الصناعي و اقتصاد المعرفة

التعيين	الاقتصاد الصناعي	اقتصاد المعرفة
الاقتصاد	تحركه الموارد	تحركه المعرفة
النمو الاقتصادي	خطي وثابت ويمكن التنبؤ به تماما	متقلب، تغير سريع، ليس واضح تماما.
تغيرات الأسواق	بطيئة	سريعة وغير متوقعة
دورة حياة المنتجات	طويلة (انتاج البضائع)	قصيرة (انتاج المعرفة)
نطاق المنافسة	تعتمد على الحجم منافسة عالمية	تعتمد على السرعة
وتيرة العمل	بطيئة	سريعة، أكبر من توقعات العمال
تطوير الأعمال	استراتيجية التخطيط: الرؤية، الرسالة، الأهداف	استراتيجية ديناميكية تحركها الفرصة
قياس النجاح	الربح	(السعر السوقي للشركة بأكملها)
تنظيم الانتاج	انتاج متسلسل	انتاج مرن
العوامل الرئيسة للنمو	الرأسمال المادي	الرأسمال البشري
البرامج التقنية الرئيسية	الميكنة، الآلات	الرقمنة، تكنولوجيا المعلومات والاتصال
المصادر الرئيسية للميزة التنافسية	الحصول على المواد الخام، والعمالة الرخيصة، تحويل رأس المال، تقليل التكاليف	التميز، الانتقال بسرعة، الموارد البشرية، الشراكة والعملاء
عمليات الابتكار	دورية عند الحاجة	مستمرة بانتظام
تحالفات استراتيجية مع شركات اخرى	نادرة "فكرة الذهاب وحدي"	التلاؤم لإضافة الموارد التكميلية
القيادة	المركزية والتنظيم الهرمي	اللامركزية، والتنظيمات الشبكية
متطلبات التعليم	مهارة أو درجة علمية	التعليم المستمر، والسرعة في التعلم
إدارة الموظفين والعلاقات	مواجهة	التعاون والعمل الجماعي
ينظر للعامل انه	تكلفة	استثمار

المصدر: (loay & ahmad, 2011, p. 594)

كما يظهر في الجدول أعلاه اقتصاد المعرفة يكاد يكون مختلفا تماما عن الاقتصاد التقليدي فبينما يعتمد الاقتصاد الصناعي على الموارد ورأس المال المادي لإنتاج البضائع وفق رؤية تهدف إلى الربح لكن في نطاق محلي وبوتيرة بطيئة ونسبة نمو ثابتة قابلة للتنبؤ دون اعتبار لعامل الابتكار إلا نادرا ويعتمد على قيادة مركزية وتنظيم اداري هرمي، بينما اقتصاد المعرفة يتسم بسرعة النمو وباعتماده على المعرفة بشكل أساسي واقتناص الفرص وفق استراتيجيات ديناميكية مرنة ولامركزية، وبتوظيف الرأسمال البشري بناء على مبدأ التعاون والعمل الجماعي، ودمج البرامج التقنية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال والتنظيمات الشبكية، بهدف اكتساح أكبر نطاق ممكن من السوق بأسرع وقت ممكن وبأقل تكلفة ممكنة.

3.2 مفهوم المؤسسات الناشئة:

يهدف تحديد مفهوم المؤسسة الناشئة إلى فهم الوحدة النواة في العملية التنموية عندما يتعلق الأمر باقتصاد المعرفة، جاء هذا المصطلح ليعبر عن ذلك الإطار الجديد أو الهيكل الحداثي للمؤسسات الرامية إلى تحويل الأفكار والمعارف الإبداعية إلى سلع وخدمات باستخدام مختلف التكنولوجيات الحديثة وتسعى للانتشار الواسع بالاعتماد على الأنترنت، فالمؤسسة الناشئة هي مشروع صغير بدأ للتو وكلمة start-up

تنقسم لجزئين start ويعني الانطلاق وup ويعني النمو السريع أو القوي، (علاء الدين و محمد، 2020، صفحة 89) لكن هناك من لا يقر أن الشركة الناشئة هي شركة حديثة الولادة أو تسمى كذلك لأنها في مرحلة الانطلاق، فحسب باتريك فريدونسون patrick fridenson يقول أن موضوع المؤسسة الناشئة لا يتعلق بعمرها ولا بحجمها ولا بقطاع نشاطها، وبعلل يجب أن تجيب موضوع المؤسسة الناشئة على أربع تساؤلات:

- احتمالية نمو قوي
- استخدامها للتكنولوجيا الحديثة
- احتياجها لتمويل ضخم
- التأكد من أن السوق جديد حيث يصعب تقييم المخاطرة. (إنصاف، 2020، صفحة 18)

من خلال التعاريف السابقة الذكر فالمؤسسة الناشئة هي مؤسسة حديثة النشأة تنطلق من فكرة إبداعية من طرف أفراد أو فريق تهدف لخلق الثروة في أقصر وقت ممكن من خلال الانتشار الواسع الذي تنشده اعتمادا على تكنولوجيا المعلومات والاتصال بغض النظر عن حجم المخاطرة العالي، فالمؤسسات الناشئة تحقق نموا كبيرا لكنها تمر بمسار مليء بالصعوبات والتحديات، والمخطط الموالي من تصميم بول قراهام Paul Graham يحدد فيه مسار المؤسسة الناشئة منذ الانطلاق إلى النمو.

شكل رقم 01: منحنى المؤسسة الناشئة Start-Up

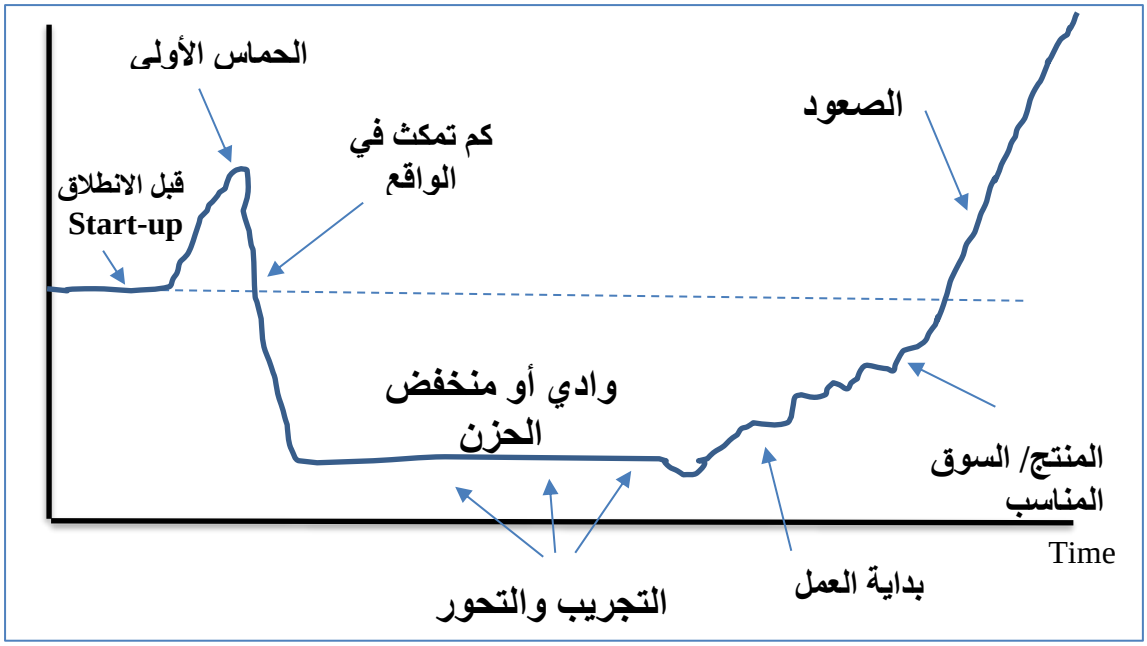

المصدر: (شريفة، 2018، صفحة 421)

فمن خلال هذا تصميم الشكل أعلاه تظهر المراحل التي تمر بها المؤسسات الناشئة بداية بالمرحلة التي تسبق الانطلاق وهي مرحلة مهمة يقوم فيها رائد الأعمال أو فريق من رواد الأعمال بطرح النموذج الأولي لفكرتهم وتحويل التصور إلى واقع بالتعمق في البحث والدراسة الجيدة للسوق كذلك البحث عن التمويل

المناسب، ثم مرحلة الانطلاق وتبدأ من إطلاق المنتج أو الخدمة، ثم في المرحلة الثالثة أين تبلغ المؤسسة نقطة سماها Paul Graham نقطة الحماس الأولي وهي مرحلة يتوسع فيها النشاط خارج مبتكريها الأوائل وهنا يتزايد عدد المعارضين ويبدأ الفشل لينعكس المنحنى نحو التراجع، فيبلغ مرحلة رابعة سميت بالانزلاق في الوادي فرغم استمرار التمويل لكن المؤسسة تستمر في التراجع لتصل نقطة وادي الموت أين يكون النمو جد منخفض وقد يخرج المشروع من السوق، لكن في حالة ما أخذ رائد الأعمال يجري التعديلات المناسبة وتحسين المنتج أو الخدمة تدخل المؤسسة مرحلتها الخامسة وهي تسلق المنحدر ليتم مضاعفة الإنتاج وتوسيع نطاق التسويق، وصولا للمرحلة المنشودة وهي مرحلة النمو المرتفع أين يتم تطوير المنتج بشكل نهائي ويخرج من مرحلة التجريب وتأخذ الشركة في النمو المستمر لتصل إلى حوالي 30% من الجمهور المستهدف، وتبدأ في تحقيق الأرباح الضخمة. (شريفة، 2018، صفحة 421،422)

4.2 مفهوم حاضنات الأعمال:

بدأت حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1959، حيث قامت عائلة بتحويل معملهم المعروف باسم Batavia بعد توقفه عن العمل إلى وحدات يتم تأجيرها للأفراد الراغبين في تأسيس مشاريعهم مع تقديم الاستشارات والنصائح لهم، ولأن المعمل كان ضمن منطقة أعمال فقد لاقت الفكرة استحسانا كبيرا، وسميت بالحاضنة، وفكرة التسمية جاءت من الحاضنة التي يوضع فيها الأطفال عند ولادتهم، وتطورت الفكرة في الولايات المتحدة الأمريكية أين بلغ عدد الحاضنات سنة 1997 حدود 550 حاضنة. (سمية، 2020، صفحة 17)

5.2 تعريف حاضنة الأعمال:

تعرفها الجمعية الوطنية الأمريكية لحاضنات الأعمال NBIA بأنها "هيئات تهدف إلى مساعدة المؤسسات المبدعة الناشئة ورجال الأعمال الجدد، وتوفر لهم الوسائل والدعم اللازمين، الخبرات، الأماكن، الدعم المالي، لتخطي أعباء ومراحل الانطلاق والتأسيس، كما تقوم بعمليات تسويق ونشر منتجات هذه المؤسسات" (سلمى و نعيمة، 2019، صفحة 114)، هذا التعريف يسلط الضوء على الدور الحيوي الذي تلعبه الحاضنات في دعم الابتكار وتنمية المؤسسات الناشئة. فهي تعمل كمنصات شاملة توفر لرواد الأعمال الموارد والخبرات الضرورية لتطوير أفكارهم وتحويلها إلى منتجات وخدمات قابلة للتسويق. تساهم الحاضنات في تقديم الدعم والإرشاد الاستراتيجي والمساحات العمل المشتركة، وبالتالي تخفف من الأعباء المالية وتسهم في نجاح المشاريع الناشئة. أي أن هذا التعريف يسلط الضوء على دور الحاضنات في توفير الدعم الشامل والبيئة الملائمة للمؤسسات الناشئة، مما يعزز فرص نجاحها وتساهم في تطوير الاقتصاد المبتكر والمستدام.

فحاضنات الأعمال هي فضاء يستقطب المشاريع المبتكرة الجديدة ويرافقها إلى مرحلة النضج وذلك بتوفير المناخ والخدمات المناسبة وتشمل: (إنصاف، 2020، صفحة 04)،

- الخدمات الإدارية: مقر للمؤسسات، إعداد الخدمات المحاسبية والفواتير، تأجير المعدات...إلخ

- خدمات السكريتارية: الهاتف، الانترنت، استقبال المراسلات، معالجة وتصوير النصوص ...إلخ
- خدمات متخصصة: التسويق، الاستشارات، إدارة وتطوير المنتجات ...إلخ
- الخدمات العامة: الأمن، التدريب، أجهزة الإعلام الآلي، المكتبة ...إلخ
- المتابعة والخدمات الشخصية: النصائح، المعونة السريعة والمباشرة...

إذا فحاضنات الأعمال تتمثل في المنظمة التي تستهدف دعم المؤسسات الناشئة خلال مسارها التطوري من خلال تقديم المساعدة الإدارية والمكتبية والمالية (نورالدين و سلمى، 2021، صفحة 05)

6.2 أنواع حاضنات الأعمال:

تصنف حاضنات الأعمال بحسب الهدف الذي تم إنشاؤها لأجله، وهناك عدة تصنيفات، ومن أهمها التصنيف الموالي: (سمية، 2020، صفحة 19)

- الحاضنة الدولية: تهدف إلى التعاون التكنولوجي على المستوى الدولي وتأهيل المؤسسات القومية من خلال المؤسسات الدولية، لتوسيع نشاطها وتوجيهها نحو الأسواق الخارجية العالمية.
- الحاضنة الإقليمية: موجهة للشركات ذات المشاريع التي تستهدف تنمية مناطق جغرافية معينة، وباستخدام الموارد المحلية.
- الحاضنة الصناعية: تنشأ داخل المناطق الصناعية تعمل على احتضان المشاريع حسب احتياجات تلك المنطقة الصناعية بحث تكون المشاريع الناشئة المستحدثة في خدمة المصانع الكبيرة في ذات المنطقة.
- حاضنة القطاع المحدد: هي حاضنة للمشاريع الموجهة لمجال محدد تسير من طرف خبراء في ذلك القطاع كأن تكون حاضنة مخصصة لمشاريع الذكاء الاصطناعي فقط.
- الحاضنة التقنية: تعنى بالمشاريع التي تحتاج معدات تقنية كبيرة وأجهزة متطورة، تهدف لاستثمار تصميمات متقدمة لمنتجات جديدة وتحويلها لمشروعات ناجحة.
- حاضنة الأنترنت: هي هيئة لمساعدة شركات الأنترنت والبرمجيات الناشئة ومرافقتها إلى مرحلة النضج.
- الحاضنة الجامعية: تكون داخل المؤسسات التعليمية والجامعات ومراكز البحث وتنتمي إليها تعمل على تطوير الأفكار الإبداعية للمنتمين لهذه الجامعات من طلبة ومدرسين وباحثين.

7.2 تعريف حاضنات الأعمال الجامعية:

هي حاضنات أعمال تكون داخل أسوار الجامعة ومؤسسات ومعاهد ومدارس التعليم الجامعي، ويمكن تعريفها على أنها:" الأماكن التي توفرها الجامعة ليستفيد منها الطلبة والأساتذة لممارسة إبداعاتهم وعمل ابتكاراتهم وإقامة مشاريعهم الصغيرة، وتشمل أماكن القاعات الدراسية والمختبرات العلمية والحاسوبية أو أي أماكن معدة لهذا الغرض في الجامعات" (إيمان و خولة، 2022، صفحة 735)، يظهر من خلال هذا

التعريف أن حاضنات الأعمال التي تكون داخل أسوار الجامعة ومؤسسات التعليم العالي تعتبر بيئة مهمة لتشجيع ودعم رواد الأعمال والمبتكرين في المجال الأكاديمي، إذ توفر هذه الحاضنات المساحة والإمكانيات الضرورية للطلبة والأساتذة للتعبير عن أفكارهم وتحويلها إلى مشاريع عملية وابتكارات تجارية، وتشمل هذه الأماكن القاعات الدراسية والمختبرات العلمية والحاسوبية، بالإضافة إلى المساحات المخصصة لهذا الغرض، وتعمل حاضنات الأعمال كجزء أساسي من البنية التحتية الأكاديمية، حيث توفر الموارد والتسهيلات الضرورية للتعلم والابتكار وتنمية المشاريع الصغيرة.

وتعد حاضنات الأعمال المتواجدة داخل الجامعات ومؤسسات التعليم الجامعي منصة لتشجيع الابتكار وتعزيز روح المبادرة. تقدم هذه الحاضنات الدعم الفني والتقني وتساعد في التوجيه للحصول على الدعم المالي للمشاريع الناشئة، وتعمل على توفير فرص التواصل والتفاعل بين الطلبة والأساتذة وخبراء الأعمال، هذا يساعد على توسيع الشبكات الاجتماعية والمهنية وتعزيز فرص النجاح والتعلم المستمر.

إن حاضنات الأعمال داخل الجامعات ومؤسسات التعليم العالي تعتبر بيئة مثالية لتشجيع الابتكار وتعزيز النمو الاقتصادي، من خلال استفادة الطلبة والأساتذة من الموارد الأكاديمية المتاحة، والتي تمكنهم من تحويل أفكارهم إلى مشاريع عملية تسهم في التنمية المستدامة وتعزز ريادة الأعمال.

8.2 أهداف وأهمية حاضنات الأعمال الجامعية:

تقوم حاضنات الأعمال الجامعية بدعم وتحفيز الأفكار والابداعات والمشاريع المبتدئة والابتكارية معا، وهي من الآليات المهمة لإعداد خريجين في ريادة الأعمال وتصدير شركات ومؤسسات ناشئة لإثراء السوق وحل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، وهذا عن طريق توطين ونقل التكنولوجيا المتطورة وتعزيز استخدامها، خدمة للتنمية الاقتصادية وتعظيما للناتج المحلي، وتهدف كذلك إلى الربط بين أصحاب المشاريع في الجامعة مع الممولين والجهات الحكومية وجهات التسويق، (سوزان، أشرف، و شيماء، 2019، صفحة 106)، بينما تزداد أهمية حاضنات الأعمال الجامعية حيث تعد مبادرات تسويقية لتسهيل المعرفة ونقلها لدعم المؤسسات والمشاريع الجديدة، وهذا التزاوج بين المعرفة والمشاريع يقلل من نسب واحتمالات فشلها، كما تكمن أهمية الحاضنات الجامعية في كونها تلعب دورا في تقوية العلاقات والتعاون بين القطاعين العام والخاص والجامعة خدمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، ناهيك على أن وجود الحاضنة داخل المؤسسة الجامعية يسهل الحصول على المعرفة والخبرات واستخدام التكنولوجيا المتقدمة. (خالد صالح، عامر سعد احمد، و نصر صالح، 2020، صفحة 136)

3. مساهمة حاضنات الأعمال الجامعية في تعزيز اقتصاد المعرفة

يرتكز الاقتصاد الصناعي على الشركات الصناعية بينما يعتمد اقتصاد المعرفة على المؤسسات الناشئة، ولأن هذه الأخيرة تتميز بمستوى عالي من المخاطرة وتعترضها العديد من الصعوبات خلال مسارها نحو الصعود والنماء جاءت حاضنات الأعمال لتوجه وترافق وتساعد المؤسسات الناشئة لبلوغ هدفها المنشود،

وتختلف هذه الحاضنات وتتعدد حيث تعد حاضنات الأعمال الجامعية من أهمها وذلك لعدة اعتبارات منها المستوى التعليمي والمعرفي العالي للمنتمين إلى هذه الجامعات ناهيك عن البيئة المعرفية داخل الجامعات المشجعة للبحث والتطوير والإنتاج الفكري، كذلك ما يمكن أن توفره الجامعات من مخابر بحث ووسائل تكنولوجية وتقنية عالية.

1.3 و اقع حاضنات الأعمال وحاضنات الأعمال الجامعية في الجز ائر قبل صدور القرار 1275

عمدت الجزائر على غرار أغلب دول العالم إلى مسايرة التوجه الجديد للاقتصاد المتمثل في تغير في عناصر الإنتاج وتحول في شكل ومحتوى المؤسسات والشركات الخالقة للثروة الناتج إثر الانفجار التكنولوجي والمعلوماتي الذي يعتبر بدوره من افرازات الثورة الصناعية الرابعة، وبالرغم من أن هذا القرار جاء متأخرا، إلا أنه يبقى اجتهاد لابد منه للالتحاق بالركب، ومسايرة التطور العالمي الذي يهدف لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

كذلك بالنسبة للجامعة الجزائرية فقد كان لزاما على المسؤولين على رأس القطاع، التفكير في استراتيجية واعتماد خطة تمكن الجامعة الجزائرية من استدراك تأخرها عن الركب في هذا المجال واستعادة الدور المنوط بها المتمثل في استجابتها لمتطلبات السوق الاقتصادية ومساهمتها في خلق مناصب الشغل والانتقال من تخريج باحثين عن العمل إلى تخريج رواد أعمال قادرين على خلق مؤسساتهم الناشئة وتوفير مناصب شغل لهم ولغيرهم من الخريجين في مختلف التخصصات.

لهذا فقد انتقلت وتحولت أهداف الدولة المنصبة على الاهتمام بالمقاولاتية الرامية إلى ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق إقامة مشاتل لنموها، وظهر ذلك منذ سنة 2001 في القانون التوجيهي رقم 18/01 الذي يعنى بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم سنة 2003 في المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 25 فيفري 2003، حيث تضمن القانون الأساسي لهذه الهيئات، ثم تلتها مجموعة من النصوص القانونية هدفت إلى توضيح أشكال وأنواع هذه الحاضنات، أين تقرر إنشاء مشاتل وحاضنات في مختلف ولايات القطر الوطني في المرحلة الأولى، بعدها سنة 2004 انشاء حاضنة في العاصمة الجزائرية، ثم 12 مشتلة في 2009، (عطية، 2022، صفحة 22،23) وفي هذه المرحلة وقع خلط عند المشرع الجزائري نتيجة اعتماده على النقل من التشريعات الفرنسية، لهذا فعملية الترجمة لم تكن دقيقة وهذا راجع بطبيعة الحال إلى التجربة الفتية في هذا الميدان، لذلك تم احتساب الحاضنات كنوع من أنواع المشاتل يختص بمجال الخدمات فقط، عكس المفهوم الدولي للحاضنات الذي يقر أنها تشمل جميع القطاعات، سوء الفهم هذا أخر انطلاق الجزائر نحو تجديد اقتصادها وتبني الاقتصاد المعرفي إلى غاية سنة 2020، أين تم تغيير تصور الدولة من المقاولاتية إلى ريادة الأعمال، ومن تشجيع خلق المؤسسات المتوسطة والمصغرة إلى دعم المؤسسات الناشئة خاصة بعد استحداث وزارة منتدبة مكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، كما جاء في المرسوم الرئاسي رقم 20-163 المؤرخ في 23 يونيو 2020، والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة من طرف رئيس الجمهورية، ثم تلاه مرسوم تنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020، والذي يتضمن إنشاء

لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة، وعلامة مشروع مبتكر، وعلامة حاضنة أعمال، وتم تحديد مهامها وتشكيلها وسيرها.

وفيما يلي جدول يوضح عدد الحاضنات والمشاريع التي تم استضافتها والمتمثلة في المؤسسات الناشئة وكذلك عدد مناصب الشغل التي وفرتها هذه المؤسسات الناشئة التابعة للحاضنات في السنوات العشر الأخيرة:

جدول رقم 02: عدد حاضنات الأعمال في الجزائر لآخر عشر سنوات وعدد المشاريع التي استضافتها وعدد الوظائف المستحدثة

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2021	2022
عدد الحاضنات	4	13	13	13	16	16	17	17	17
عدد المشاريع المستضافة	46	118	120	93	139	543	128	65	139
عدد الوظائف المستحدثة	308	1607	1972	_	399	2470	230	106	423

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على النشرة الإحصائية السنوية لوزارة الصناعة للسنوات المذكورة في الجدول، متوفرة على الموقع الالكتروني لوزارة الصناعة. (الرصيد الوثائقي، 2013-2022)

من خلال الجدول أعلاه يمكن أن نلاحظ العدد القليل لحاضنات الأعمال في الواقع الجزائري بالمقارنة مع الدول المتطورة فالعدد يفوقها بعشرات الأضعاف، فكما يبدو في سنة 2013 كان عدد الحاضنات لا يتجاوز الأربع حاضنات، ثم 13 حاضنة طيلة السنوات الثلاث الموالية، وفي 2017 تم انشاء حاضنتين وواحدة أخرى سنة 2020، وقد ساهمت هذه الحاضنات في استضافة عدد من المشاريع بداية من 46 مشروع سنة 2013 ثم اخذ في الارتفاع في السنتين المواليتين وعاود التراجع سنة 2016 وسبب ذلك يرجع إلى الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر آنذاك، ومرة اخرى بداية من 2017 أخذ في التصاعد إلى غاية سنة 2021 أين عرف تراجعا كبيرا إلى 65 مشروع محتضن ويرجع ذلك لانعكاسات الأزمة الصحية وانتشار وباء كوفيد 19، ففي المحصلة يمكن أن نقول أن عدد المشاريع المستضافة من الحاضنات عرف تذبذبا في السنوات العشر الأخيرة، ولأن الهدف الأكثر أهمية بالنسبة للتنمية الاقتصادية هو قدرة هذه المشاريع على خلق مناصب الشغل، فإنه بقدر ما عرف عدد المشاريع المحتضنة تذبذبا بقدر ما أثر ذلك على المناصب أو الوظائف المستحدثة، أين بلغ ذروته سنة 2018 ب 2470 منصب شغل مستحدث من طرف المشاريع التي رافقتها حاضنات الأعمال.

عموما كان هذا وضع حاضنات الأعمال خارج أسوار الجامعة، أما بالنسبة للحاضنات الجامعية فقد تم الحديث عن حاضنة الأعمال سنة 2012 بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 12-293 المؤرخ في 21 جويلية

2012 والذي يحدد مهام المصالح المشتركة للبحث العلمي والتكنولوجي وتنظيمها وسيرها، حيث جاء في مضمون المادة 3، أنه يمكن للمصالح المشتركة للبحث أن تكتسي مجموعة من الأشكال منها حاضنة، فقد انطلقت تجربة أول حاضنة جامعية سنة 2013 وكانت في جامعة الحاج لخضر باتنة، تم تجسيدها في إطار الاتفاقية المبرمة بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ممثلة في المديرية العامة للبحث العلمي والوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية الواقعة بسيدي عبد الله، وكانت تهدف إلى تزويد حاملي الشهادات الجامعية وأصحاب الأفكار والمشاريع بالمعارف والتقنيات ومساعدتهم على انضاج أفكارهم وانجاح مشاريعهم، وقد كانت الدفعة الأولى في هذه الحاضنة تضم 11 جامعيا، أين أشرف على تدريبهم 6 مدربين ومؤطرين من مختلف التخصصات منهم في الاقتصاد والبيولوجيا والاعلام الآلي، وقد انخرطت جامعة محمد بوضياف بالمسيلة في نفس المسعى سنة 2019 وجاءت تجسيدا للقرار الوزاري رقم 182 المؤرخ في 27 ماي 2019 ويتعلق بتوطين حاضنة أعمال بجامعة مسيلة تحت إشراف المديرية العامة للبحث والتطوير التكنولوجي (إنصاف، 2020، صفحة 24،25)..

ويمكن القول أن سنة 2019 مثلت الاستثناء بالنسبة لحاضنات الأعمال الجامعية فبالإضافة إلى حاضنة جامعة المسيلة أقر وزير التعليم العالي والبحث العلمي مجموعة من القرارات تهدف إلى وضع جزء من بعض الجامعات الجزائرية تحت تصرف الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث العلمي والتنمية التكنولوجية لتوطين المصلحة المشتركة المسماة "الحاضنة"، وهذه القرارات هي القرار 171،المؤرخ في 21 ماي 2019، مخصص لإنشاء حاضنة في جامعة الشلف، ثم تلاها 7 قرارات مماثلة مؤرخة في 27 ماي 2019، وهي القرار 181، 182، 183، 184، 185، 186، 187، وقد نصت على توطين حاضنات في كل من جامعة البليدة، المسيلة، الوادي، عنابة، قالمة، ورقلة، والمدرسة الوطنية متعددة التقنيات بقسنطينة. (النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي، 2019، الصفحات 781-792).

وقد صرح وزير التعليم العالي والبحث العلمي السيد "عبد الباقي بن زيان" على هامش المؤتمر الجهوي للمؤسسات الناشئة في وهران في مارس 2021 عن وجود 44 حاضنة أعمال تابعة للمؤسسات الجامعية والمدارس العليا (service, 2021)، فيما صرح السيد "أحمد مير" رئيس اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الاعمال الجامعية في مقابلة صحفية على قناة البلاد، حيث أقر أن عدد الحاضنات على مستوى مؤسسات التعليم العالي بلغ 42 حاضنة جامعية إلى غاية صدور القرار الوزاري 1275، أي 42 حاضنة قبل 27 سبتمبر 2022 (سطيف، 2023)، فبالرغم من وجود تضارب بحسب تصريحات القائمين على القطاع في عدد الحاضنات الجامعية، إلا أنه يمكن القول أن عدد الحاضنات الجامعية غير كافي مقارنة بعدد المؤسسات الجامعية في الجزائر الذي يفوق مائة مؤسسة جامعية، هذا ما يجعل نسبة التغطية ضعيفة وتحدث خللا في تساوي الفرص بين خريجي الجامعات التي تضم حاضنة والخريجين في الجامعات والمعاهد التي لم تأسس فيها حاضنات أعمال، ولأن الوضع فيه تفاوت، ورغبة من وزارة التعليم العالي في إتاحة الفرصة لجميع منتسبي مؤسساتها من جهة ورغبة كذلك في دخول السوق الاقتصادي وفق تصور

يهدف إلى الاسهام في التنمية الاقتصادية للبلد ونقل الجامعة من هيئة مصدرة للبطالين إلى مؤسسة خالقة للمشاريع ومساهمة في توفير مناصب الشغل الناتجة عن توسيع المشاريع الابتكارية لخريجيها.

2.3 و اقع ودورحاضنات الأعمال الجامعية بعد صدورالقرارالوزاري 1275

منذ تعيينه على رأس وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عمل السيد كمال بداري على إرساء مفهوم ريادة الأعمال داخل الجامعة وأمر بتفعيل آليات نقلها نحو جامعة فاعلة في التنمية الاقتصادية وخالقة للثروة، وهو ما تم بالفعل عقب توقيعه على قرار يتضمن إنشاء لجنة وطنية تنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية وهو القرار رقم 1244 المؤرخ في 25 سبتمبر 2022، وتعمل اللجنة تحت الوصاية المباشرة لوزير التعليم العالي والبحث العلمي وتهدف إلى استثمار مخرجات التكوين والبحث الجامعيين وتوظيفهما في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخلق جيل من رواد الأعمال الجامعيين من ذوي المبادرات الخلاقة والمبدعة للمساهمة في تشغيل خريجي مؤسسات التعليم العالي والحد من البطالة، وتتشكل اللجنة من ممثل لوزير التعليم العالي والبحث العلمي والقطاعات الوزارية ذات الصلة ووكالات وهيئات من عالم الاقتصاد والصناعة وممثلي الوكالات والهيئات ذات العلاقة بالابتكار والتطوير والتحويل التكنولوجيين والمدير العام للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وخبراء جامعيين (إنشاء لجنة وطنية تنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية، 2022)، كما تم تحديد مهام هذه اللجنة باعتبارها هيئة استشارية وتنسيقية لمتابعة ومرافقة حاضنات الاعمال ومراكز الدعم التكنولوجي والابتكار وتتمثل مهامها في: (النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي، 2022، صفحة 889،890)

- العمل على بناء سياسة قطاعية لترقية الابتكار والتحويل التكنولوجي.
- الاشراف على ربط الواجهات التابعة للمؤسسات الجامعية والبحثية مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي
- تقييم عمل حاضنات الاعمال ورفع تقاريرها للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي.
- توفير البيئة الملائمة للطلبة الجامعيين المبتكرين لوضع ابتكاراتهم حيز التطبيق والانجاز.
- تحقيق مبتغى الدولة لإعطاء الحوافز اللازمة للشباب الجامعي حاملي المشاريع لإنجاز مشاريعهم.
- المساهمة في انشاء حاضنات الاعمال على مستوى المؤسسات الجامعية وتثمين دورها.
- وضع روابط تنظيمية وتقنية بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة خاصة فيما يتعلق بالمشاريع المبتكرة للطلبة الجامعيين الحاصلين على وسم "لابل".
- خلق روابط بين آليات الدعم العمومية (الصندوق الجزائري لتمويل المؤسسات الناشئة والوكالة الوطنية لدعم وترقية المقاولاتية) التي من شأنها تسهيل تمويل المشاريع المبتكرة للطلبة الجامعيين.

وقد باشرت اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية عملها مباشرة فور تنصيبها ووضعت على عاتقها مسؤولية تنشئة جيل مبتكر يعزز الاقتصاد المحلي والوطني وعمدت إلى دعم

وترسيخ الفكر الريادي وحب الابتكار والابداع لدى الطلبة ومحاولة توجيه المشاريع والأفكار نحو مواكبة التطورات التكنولوجية والتحولات الرقمية في مواجهة الأزمات كما ركزت على دعم وتشجيع خلق مؤسسات خاصة بالطلبة وفق ميولاتهم الشخصية والعلمية لولوج عالم المال والأعمال وخلق مناصب الشغل للحد من البطالة الجامعية حيث عملت في المرحلة الأولى على تحسيس وتعبئة جميع الفاعلين للانخراط في القرار الوزاري 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022 والذي ينظم عمل اللجنة ويحدد كيفيات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية-مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي وفي هذه المرحلة تم عقد لقاءات وندوات جهوية لمؤسسات التعليم العالي بحضور نواب مدراء المؤسسات التعليمية ورؤساء الحاضنات الجامعية وكذلك الطلبة من الشعب التقنية والتكنولوجية، أما في المرحلة الثانية فقد أخذت اللجنة في توضيح آليات تنفيذ القرار والإجابة على انشغالات الأسرة الجامعية وتقديم الدعم والتوجيه والارشادات اللازمة للنجاح وذلك باستغلال الوسائل الحضورية والافتراضية لشرح آليات مساعدة حاملي الأفكار للحصول على التمويلات والتوجيهات اللازمة لتجسيدها على أرض الواقع، وفي هذا الإطار تم تنشيط زيارات تحسيسية وتعريفية بحيثيات القرار الوزاري 1275 على مستوى 54 جامعة و9 مراكز جامعية و37 مدرسة وطنية عليا وكذلك 11 مدرسة عليا للأساتذة، وفي نفس الاطار تم الاعتماد على مواقع التواصل الاجتماعي للتحسيس والاعتماد على صفحات الحاضنات الجامعية للنشر، ناهيك عن توظيف الدعاية الإعلامية عبر مختلف وسائل الاعلام والاتصال المرئية والمسموعة والمكتوبة أين شارك ممثلو اللجنة في 32 حصة تلفزيونية، و73 حصة على الراديو ونشر 49 مقال صحفي، وفي المرحلة الثالثة تم إعداد وتحضير برامج تكوين متخصصة موحدة لمرافقة الطلبة المنخرطين في القرار الوزاري 1275، وبرنامج تكويني لتدريب المدربين يهدف إلى إشراك المدربين والخبراء الرئيسيين في تكوين وتدريب المدربين الجدد الأقل خبرة وكذا توحيد نمط التكوين على المستوى الوطني بما يسمح ببناء مجموعة من المدربين الأكفاء المشرفين على تكوين الطلبة. (الجامعية، 2023، الصفحات 04-09)

أما عن مخرجات القرار الوزاري 1275 وأثر نشاط اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية ومساهمتها في ترسيخ أبعاد الاقتصاد الجديد المبني على المعرفة فإنه انعكس بشكل إيجابي على التنمية الاقتصادية ويظهر ذلك من خلال الأرقام والاحصائيات، حيث وحسب نفس اللجنة تم استحداث 52 حاضنة أعمال جامعية في ظرف قياسي لا يتجاوز أربعة أشهر لينتقل عدد الحاضنات الجامعية من 42 حاضنة إلى 94 حاضنة أعمال (الجامعية، 2023، صفحة 25) وهذا العدد بالرغم من أنه لا يغطي كل المؤسسات الجامعية في الجزائر البالغ عددها 111 مؤسسة جامعية (بالارقام .. هذا ما حققه قطاع التعليم العالي بعد 60 سنة من الاستقلال، 2022)، الا أنه يحقق نسبة تغطية كبيرة تقدر ب 85% من اجمالي الجامعات والمدارس التابعة للتعليم العالي، وهذه النسبة هي نسبة مرتفعة، فيما تم كذلك في اطار أداء مهام هذه الحاضنات ومرافقة الأفكار والابتكارات والمشاريع التي يحملها الطلبة المسجلين في الأطوار النهائية للمراحل الثلاث للتعليم العالي ليسانس ماستر ودكتوراه، تم تسجيل أكثر من 9000 فكرة

مبتكرة لمشروع مؤسسة ناشئة ومؤسسة مصغرة وبراءة اختراع (الجامعية، 2023، صفحة 27)، وهذا الرقم مرشح للارتفاع كون منصات التسجيل التابعة لبعض الحاضنات الجامعية لا تزال متاحة للتسجيل، وهذا الرقم هو رقم مرتفع جدا لم تبلغه الجزائر في السنوات السابقة كلها، هذا ما قد ينعكس على الاقتصاد الوطني في حال نجاح هذه المشاريع بشكل إيجابي، فإن استطاعت الجامعة مرافقة هذه الأفكار للتجسيد الفعلي في مؤسسات واقعية فإنه بإمكانها فعلا دفع توجه الدولة نحو الاقتصاد الجديد إلى الانطلاق على الأقل لأنه بالمقارنة مع دول متقدمة لا تزال تجربة الجزائر تجربة فتية حديثة، فإن قارناها مع إيطاليا مثلا التي يفوق عدد شركاتها الناشئة 2 مليون مؤسسة وشركة ناشئة، فيمكن القول أن عدد المؤسسات الناشئة التي استحدثت في اطار القرار 1275 هو رقم مناسب كبداية لكن يجدر التنويه أن عملية الانتقال نحو اقتصاد المعرفة تتطلب مضاعفة الجهود وتكامل وتنسيق بين مختلف القطاعات لتوليد المؤسسات وكذلك الحاضنات ومرافقة الأفكار الابتكارية في شتى التخصصات والمجالات وفتح الآفاق للمبتكرين خاصة الجامعيين.

4.الخاتمة:

ساهمت حاضنات الأعمال الجامعية في الجزائر بشكل كبير في تجسيد تصور الدولة الرامي إلى تنويع الاقتصاد الوطني والتوجه نحو إيجاد مصادر جديدة للثروة وتحقيق موارد خارج عائدات الريع البترولي، ورغبة منها في تقليص حجم الفجوة الحاصلة في ميدان الاقتصاد المعرفي مقارنة بالدول المتقدمة، فمن حيث الشكل فإن الاحصائيات تشير إلى أن عدد المؤسسات الناشئة التي تنشأ في إطار الحاضنات الجامعية تضاعف بشكل كبير بعد القرار 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022، موازاة مع تضاعف عدد الحاضنات أيضا، أما من حيث المضمون فإن هذا القرار كفيل بأن ينقل الجزائر في وثبة نوعية نحو اقتصاد المعرفة إذا تم تطبيقه بالشكل الصحيح، ذلك لما يوفره هذا القرار من امتيازات ومساعدات ومرافقة لخريجي الجامعات لاسيما فيما يتعلق بالتكوين والمساعدة في الحصول على التمويل، ناهيك عن نوعية رواد الأعمال المستهدفين وكفاءاتهم باعتبارهم خريجي جامعات في مختلف الميادين والتخصصات ما يجعل منهم نخبة الجامعة، خاصة بعد انخراط طلاب الدكتوراه بما يفوق 15% من الطلبة المسجلين في اطار القرار 1275 شهادة جامعية-مؤسسة ناشئة أو شهادة جامعية-براءة اختراع.

وبالرغم من هذا الاقبال الكبير الذي عرفه القرار 1275 واستقطاب عدد كبير من الطلبة لتكوينهم كرواد اعمال ومرافقتهم لتجسيد مشاريعهم إلا أن تجسيد تصور الدولة القاضي بتحقيق اقتصاد المعرفة في الجزائر لايزال بعيد المنال، يستوجب تعزيز القرار 1275 بقرارات أخرى تهدف إلى تسهيل عمل المؤسسات الناشئة وتوفير البيئة والمناخ الاقتصادي والتشريعي والإداري والمالي والتكنولوجي الملائم لتكاثرها ونجاحها، وفي هذا السياق نقترح مجموعة من التوصيات وهي:

- الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في ميدان اقتصاد المعرفة ومحاولة استنساخ نماذجها سواء فيما يتعلق بتجربة حاضنات الأعمال أو ما تعلق بالمؤسسات الناشئة.

- فتح المجال الاقتصادي وإشراك القطاع الخاص في عملية المرافقة والتمويل.
- تحديث التشريعات القانونية بما يتناسب مع الاقتصاد الجديد ويخدم حاضنات الأعمال، وتذليل العوائق القانونية أمام رواد الأعمال الجدد لتسهيل تجسيد مشاريعهم وأفكارهم.
- تخفيف الإجراءات البيروقراطية لتأسيس حاضنات الأعمال وتجسيد المشاريع الابتكارية، وإعادة النظر في طريقة تسيير الإدارات العمومية، ومرافقتها للتحول نحو الإدارة الرقمية التي تتيح الشفافية والمساءلة وتضمن الحقوق لأصحابها.
- تسهيل تمويل المؤسسات الناشئة وإعادة النظر في السياسات المالية والنقدية وإصلاح نظام عمل البنوك الجزائرية، والقضاء على الأسواق الموازية للعملة وتوحيد سعر الصرف.
- تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة سرعة تدفق الأنترنت لبلوغ المتوسط الدولي، والانفتاح على التطورات التكنولوجية الحاصلة في العالم.

4.قائمة المراجع:

باللغة العربية:

أحمد ميلي سمية. (2020). أهمية انشاء حاضنات الأعمال بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (حالة الجزائر). *مجلة البحوث الادارية والإقتصادية*.

الرصيد الوثائقي. (2013-2022). تاريخ الاسترداد 13 02, 2023، من الموقع الرسمي لوزارة الصناعة الجزائرية: http://bitly.ws/Apao

اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الاعمال الجامعية. (2023). *حصيلة اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الاعمال الجامعية*. الجزائر.

(2019). *النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي*. المديرية الفرعية للأرشيف والوثائق.

(2022). *النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي*. الجزائر: المديرية الفرعية للأرشيف والوثائق.

إنشاء لجنة وطنية تنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية. (28 9, 2022). تاريخ الاسترداد 16 2, 2023، من وكالة الأنباء الجزائرية: http://bitly.ws/ApaC

بالارقام .. هذا ما حققه قطاع التعليم العالي بعد 60 سنة من الاستقلال. (1 7, 2022). تاريخ الاسترداد 16 2, 2023، من الجزائر الآن: http://bitly.ws/ApaV

بوالشعور شريفة. (2018). دور حاضنات الاعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئةstartup : دراسة حالة الجزائر. *مجلة البشائر الإقتصادية، 04*(02).

بوضياف علاء الدين ، و زبير محمد. (2020). دور حاضنات الاعمال التكنولوجية في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر. *مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية*.

خمخام عطية. (2022). واقع حاضنات الاعمال في ترقية المؤسسات الناشئة في الجزائر. *مجلة التحليل والاستشراف الإقتصادي، 03*(01).

رمضان إيمان، و زياني خولة. (2022). دور حاضنات الأعمال الجامعية في إرساء مباديء الإقتصاد الدائري دراسة ميدانية على حاضنات الاعمال الجامعية الجزائرية. *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، 11*(01).

عمارة سلمى، و بارك نعيمة. (2019). حاضنات الاعمال مطلب اساسي لدعم الابداع والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -تجربة حاضنات الجزائر وحاضنة اوستن التكنولوجية بالولايات المتحدة انموذجا-. *مجلة الأصيل للبحوث الإقتصادية والادارية، 03*(01)، 114.

قسوري إنصاف. (2020). حاضنات الاعمال التكنولوجية ودورها في دعم الابداع والابتكار بالمؤسسة الناشئة الجزائرية. *revue d'economie et de management ،19*(02).

قناة يوتيوب جامعة فرحات عباس سطيف. (9 1, 2023). كيف تساهم حاضنات الاعمال الجامعية في التنمية الإقتصادية. تاريخ الاسترداد 15 2, 2023، من http://bitly.ws/Ap9V

محمد المهدي سوزان، محمود احمد محمود أشرف، و علي عباس علي شيماء. (2019). تطوير حاضنات الاعمال الجامعية في مصر على ضوء خبرة حاضنة SET Squared بالمملكة المتحدة. *مجلة العلوم التربوية*(05).

محمد جيهان. (2016). اثر إقتصاد المعرفة في النمو الإقتصادي في الإقتصاد المصري. *مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية*، *18*(02)، 11.

مناد أمحمد. (2021). إقتصاد المعرفة والنمو الإقتصادي في الدول الناشئة. معسكر، الجزائر: كلية العلوم الإقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة معسكر أطروحة دكتوراه .

نوي نورالدين ، و مميش سلمى. (2021). دور حاضنات الاعمال في انشاء ومرافقة المؤسسات الناشئة دراسة حالة: حاضنة الأعمال التكنولوجية بسيدي عبد الله. *مجلة البحوث الادارية والإقتصادية*.

يحيى احمد المساجدي خالد صالح، جبران عامر سعد احمد، و عبده حسن الجرباني نصر صالح. (2020). دور حاضنات الاعمال الجامعية في توجيه الطلبة الخريجين نحو ريادة الاعمال. *المجلة الدولية للدراسات النفسية والتربوية*(09).

باللغات الأجنبية:

michel, g., & camille, r.-s. (2007). knowledge management system as a sociotechnical system. *Laboratoire d'Analyse et Modélisation de Systèmes pour*, 02.

OCDE. (1996). *THE KNOWLEDGE-BASED ECONOMY GENERAL DISTRIBUTION*. paris: OCDE/GD(96)102.

peter, s. (1999, November 17-19). The Global Knowledge Economy:Challenges forChina's Development. *(15)*. Sanshui City,Guangdong, CHINA: Centre for Strategic Economic Studies.

salhaeh loay و ،mashal ahmad .(2011) .Are we ready for knowledge economy in jordan . *journal of the knowledge economy*.(03)*02* ،

service, a. p. (2021, 3 20). 44 incubateurs créés à travers les universités et les écoles supérieures. oran. Consulté le 02 15, 2023, sur http://bitly.ws/Apbd